

التطورات النقدية والمصرفية والتطورات في أسواق المال في الدول العربية

نظرة عامة

تأثرت السياسة النقدية في العديد من الدول العربية عام 2007 بالتطورات المالية الدولية التي تمثلت في اندلاع أزمة السيولة العالمية الناجمة عن أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة والتي امتدت تداعياتها في العديد من دول العالم. ولقد ساهمت هذه الأزمة في وقوع خسائر باهظة لدى المصارف في دول عديدة، الأمر الذي أدى إلى قيام البنك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة بانتهاج سياسة نقدية توسعية. ولقد أدى ذلك بدوره إلى قيام السلطات النقدية في عدد من الدول العربية التي تثبت عملاتها مقابل الدولار، مثل دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء الكويت بتخفيض أسعار الفائدة لديها واللجوء إلى رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي للمصارف التجارية والحد من نمو الائتمان المقدم للاستهلاك، وذلك سعياً منها لامتصاص السيولة الكبيرة في اقتصاداتها. أما في الدول العربية الأخرى، فقد بقيت أسعار الفائدة لعدد من هذه الدول على نفس المستوى الذي سجلته بنهاية عام 2006.

وبالنسبة للتطورات المصرفية، تشير بيانات الميزانية المجمعّة للمصارف التجارية العربية إلى أن المصارف قد شهدت توسعاً في نشاطها خلال عام 2007، حيث ارتفع كل من إجمالي الموجودات المصرفية وإجمالي الودائع والقروض المصرفية. ويأتي هذا التطور مدعوماً بطفرة السيولة النقدية الناتجة عن استمرار ارتفاع أسعار النفط العالمية والإيرادات الناجمة عن إنتاجه وتدفق جزء من هذه الإيرادات إلى الدول العربية غير المصدرة للنفط. كما تأتي التطورات التي شهدتها القطاع المصرفي في الدول العربية خلال عام 2007 في إطار مواصلة الدول العربية مسيرة تطوير وإصلاح مؤسساتها المصرفية والمالية من خلال قيامها بتحديث الإطار التنظيمي والتشريعي ومراجعتة دورياً بما يواكب التوجهات الدولية فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية والرقابة وتطبيق قواعد ومعايير المحاسبة الدولية وزيادة الاعتماد على قوى السوق والمنافسة في تقديم الخدمات المصرفية والمالية الأخرى وبما يعزز موقعها محلياً ودولياً.

وفيما يتعلق بالتطورات في أسواق الأوراق المالية العربية، فقد تحسن الأداء الكلي لأسواق الأسهم العربية بوجه عام خلال عام 2007، حيث ارتفع المؤشر المركب لصندوق النقد العربي و الخاص بأداء أسواق الأوراق المالية العربية. ويعزى هذا التحسن إلى استمرار الجهود التي تبذلها الدول العربية لتطوير أسواق الأوراق المالية فيها وذلك في إطار تنفيذها إستراتيجية شاملة تستهدف تطوير سوق رأس المال وتنميته، وحماية المستثمرين والحد من المخاطر غير

التجارية، وكذلك الاهتمام بضرورة إتباع المعايير الدولية المطبقة في أسواق الأوراق المالية العالمية ودعم ثقة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية العربية.

وفيما يتعلق بالتطورات في أسواق الدين العام، فقد استمر الاتجاه التصاعدي للاستثمارات في سندات الحكومة وأذونات الخزينة في عدد من الدول العربية. غير أن أسواق السندات الحكومية وأذونات الخزينة في العديد من الدول العربية في حاجة إلى تطوير أسواق ثانوية لزيادة سيولة وكفاءة السندات الحكومية وبما يسهم في زيادة تنويع الأدوات الاستثمارية وانخفاض مستوى المخاطر.

التطورات النقدية

السياسة النقدية

واجهت السياسة النقدية في الدول العربية خلال عام 2007 تحديات مهمة في ظل ارتفاع الضغوط التضخمية نتيجة لاستمرار ارتفاع أسعار النفط والسلع الغذائية في الأسواق العالمية، والتي زادت من وتيرة التضخم في العديد من الدول العربية، علماً وأن مصروفات المستهلك على السلع الغذائية تشكل نسبة تتراوح بين 30 و40 في المائة من سلة أسعار المستهلك في غالبية هذه الدول. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ساهمت بعض العوامل الأخرى في ارتفاع معدلات التضخم، يذكر منها تحويلات العاملين بالخارج في الدول المستقبلية للتحويلات والتي كانت لها تداعيات على السيولة المحلية.

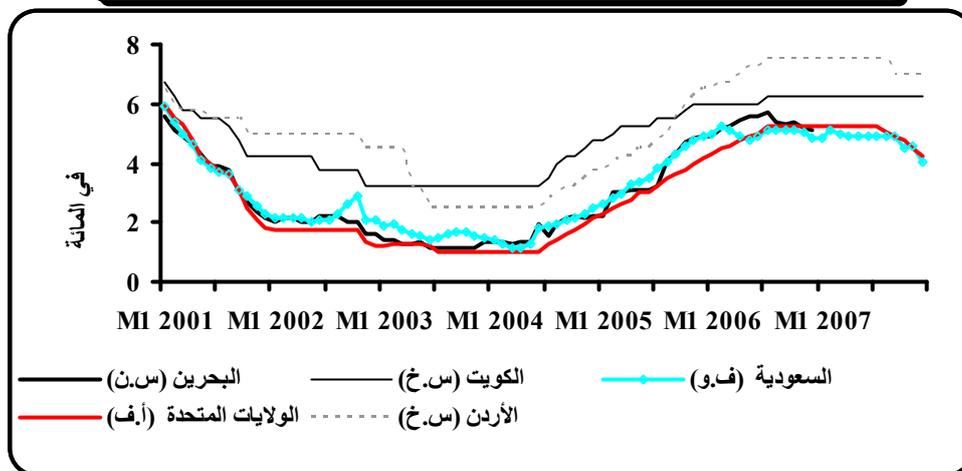
ولقد سعى عدد من الدول العربية التي لديها بعض المرونة في تحديد أسعار الفائدة إلى تثبيت التوقعات التضخمية من خلال انتهاز سياسة نقدية تستهدف استقراراً نسبياً في أسعار الفائدة، كما قام عدد من هذه الدول بتخفيض الدعم المقدم للمحروقات والسلع الغذائية. أما في دول مجلس التعاون الخليجي التي قامت بتخفيض أسعار الفائدة تماشياً مع التخفيضات في أسعار الفائدة الأمريكية، فقد رفعت السلطات النقدية في عدد من هذه الدول نسبة الاحتياطي الإلزامي وذلك للحد من طفرة السيولة المحلية، وكذلك الحد من نمو الائتمان المقدم للاستهلاك وتشديد القواعد الرقابية والإشرافية على المصارف المحلية.

ومما ساعد على تخفيف وطأة التداعيات السلبية لأزمة الائتمان العالمية على الدول العربية أن أسواق الرهن العقاري في الدول العربية لا زالت غير متطورة، وبالتالي فقد تعرضت المصارف العربية والخليجية بوجه خاص إلى نسبة محدودة من المخاطر الناجمة عن استثماراتها في الرهن العقاري ذات المخاطر المرتفعة كما هو الحال في الأسواق الأمريكية. وبالرغم من تراجع التدفقات الرأسمالية لبعض الدول النامية نتيجة لهذه الأزمة، إلا أنها بقيت مرتفعة بالنسبة لعدد من الدول العربية بفضل الجهود التي بذلتها في إصلاح القطاع المالي خلال العامين الماضيين، والتي ساهمت في تعزيز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في هذه الاقتصادات.

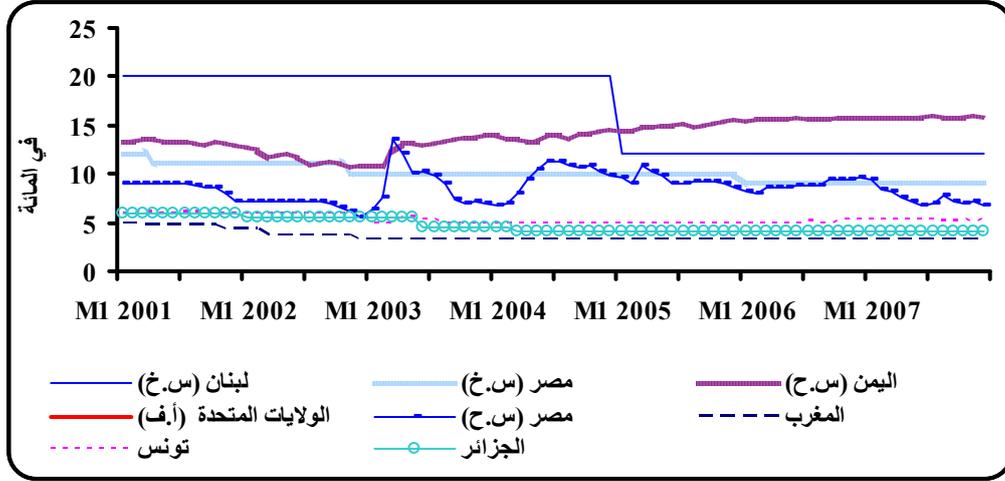
ولقد تأثرت أيضاً السياسة النقدية في الدول العربية بتداعيات السياسات النقدية المنتهجة في الدول المتقدمة والتي شهدت تقلبات حادة خلال الربع الأخير لعام 2007. وكان ذلك في إطار أزمة الائتمان في الأسواق العالمية، والتي اندلعت في أعقاب أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، والتي أدت إلى تدخل المصارف المركزية في الدول الصناعية من خلال ضخ الأموال في أسواق المال وتقديم عدد من التسهيلات للمصارف لزيادة السيولة وتخفيف حدة الأزمة وإعادة الثقة في أسواق المال. كما خفض البنك الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية بمائة نقطة، قبل أن يتبعه البنك المركزي الكندي والذي قام بتخفيض سعر الفائدة بنحو 25 نقطة في ديسمبر 2007، بعد أن كان قد رفعها بنحو 25 نقطة في شهر يوليو 2007، أي قبل اندلاع أزمة الرهن العقاري بشهر واحد. أما بالنسبة للبنك المركزي الأوروبي فلم يرفع سعر الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء في الربع الأخير لعام 2007 نتيجة لأزمة الائتمان العالمية، لتبقى بذلك أسعار الفائدة على المستوى نفسه منذ أبريل 2007. غير أن البنك المركزي البريطاني رفع سعر الفائدة الرسمي بنحو 25 نقطة خلال شهر ديسمبر 2007 بعد أن رفعها بنحو 25 نقطة، ثلاث مرات قبل اندلاع أزمة الرهن العقاري. كذلك فقد رفع البنك المركزي الياباني سعر الفائدة بنحو 25 نقطة خلال العام 2007.

وبالنسبة للدول العربية فرادى وانعكاساً للتطورات في اتجاهات أسعار الفائدة العالمية، فقد خفضت السلطات النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي أسعار الفائدة المحلية للمحافظة على استقرار أسعار صرف عملاتها المثبتة مقابل الدولار. غير أن عدداً من هذه الدول لم يحرك سعر الخصم في محاولة للحد من طفرة السيولة المحلية، ذلك أن سعر الخصم، هو سعر الفائدة المطبق على عمليات اقتراض المصارف من البنك المركزي. وفي الأردن التي تثبت أيضاً سعر الصرف مقابل الدولار، قامت السلطات النقدية بتخفيض سعر الخصم خلال النصف الثاني لعام 2007. أما في مصر فقد ظلت أسعار الفائدة الرسمية على المستوى نفسه منذ عام 2005، إلا أن العائد على سندات الحكومة انخفض خلال عام 2007 في ظل زيادة الطلب على هذه السندات، خاصة من المستثمرين الأجانب. وفي لبنان بقي سعر الخصم على المستوى نفسه منذ عام 2005، وكذلك في اليمن فقد استقر معدل سعر الفائدة على سندات الحكومة على نسبة 15.75 في المائة. ولم تتغير أسعار الفائدة في تونس والمغرب والجزائر خلال عام 2007، الشكلان (1) و(2).

الشكل (1) : اتجاهات أسعار الفائدة لبعض الدول العربية المثبتة عملاتها أمام الدولار الأمريكي



الشكل (2) : اتجاهات أسعار الفائدة لبعض الدول العربية التي تنتهج سياسة مرنة لسعر الصرف



أ.ف : الفائدة على الأموال الفيدرالية (Fed Funds) - إ.ش : الفائدة على إعادة الشراء - س.ح : الفائدة على سندات الحكومة
 - س.خ : سعر الخصم - س.ن : الفائدة في السوق النقدية - ف.و : الفائدة على الودائع
 المصدر : صندوق النقد الدولي، إحصاءات المالية الدولية، ونشرات المصارف المركزية العربية.

السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها

السيولة المحلية

حققت السيولة المحلية في الدول العربية كمجموعة نمواً بلغ معدله 24.1 في المائة في عام 2007 وذلك مقارنة بنسبة 20.8 في المائة في عام 2006. وساهم ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية في نمو السيولة المحلية في الدول المصدرة للنفط إلى جانب تدفقات الاستثمار الأجنبي إليها، فيما لعبت تحويلات العاملين دوراً هاماً في بعض الدول العربية المستقبلية لها. وكما ساهمت السياسة النقدية التوسعية للبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في انخفاض أسعار الفائدة في الدول العربية التي تثبت عملاتها مقابل الدولار والتي لا تفرض قيوداً على حركة رأس المال، الملحق (1/7).

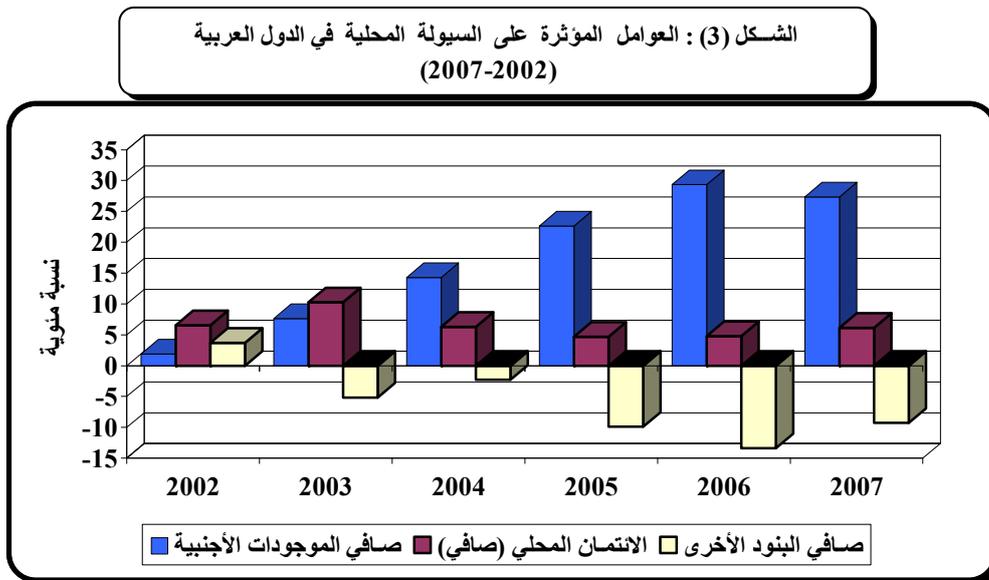
وعلى صعيد الدول فرادى، وفيما يتعلق بالدول التي شهدت زيادة في معدل نمو السيولة المحلية خلال عام 2007، ارتفعت السيولة المحلية في ليبيا بنسبة 47.8 في المائة، وفي الإمارات بنسبة 41.7 في المائة، وفي البحرين بنسبة 39.3 في المائة، وفي عمان بنسبة 37.0 في المائة، وفي الجزائر بنسبة 21.2 في المائة، وفي السعودية بنسبة 19.6 في المائة، وفي مصر بنسبة 19.1 في المائة، وفي موريتانيا بنسبة 18.9 في المائة، وفي كل من تونس ولبنان بنسبة 12.4 في المائة، وفي سورية بنسبة 10.6 في المائة. أما بالنسبة للدول التي شهدت تراجعاً في نمو معدل السيولة المحلية عام 2007 مقارنة بمعدل نموها في عام 2006، فقد شملت قطر بنسبة 32.7 في المائة، والعراق بنسبة 30.2 في المائة، والكويت بنسبة 19.3 في المائة، واليمن بنسبة 17.4 في المائة، والمغرب بنسبة 16.0 في المائة، والأردن بنسبة 10.6 في المائة، وجيبوتي بنسبة 8.6 في المائة.

وفيما يتعلق بمكونات السيولة المحلية بالنسبة للدول العربية كمجموعة، ارتفعت الأهمية النسبية لكتلة النقود بمفهومها الضيق (العملة المتداولة ووسائل الدفع الجارية) مقابل تراجع الأهمية النسبية لشبه النقود (الودائع غير الجارية والودائع بالعملة الأجنبية)، حيث شكلت نسبة النقود 44.9 في المائة مقابل 55.1 في المائة لشبه النقود، الملحق (2/7).

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، ارتفعت الأهمية النسبية لكتلة النقود مقابل تراجع لكتلة شبه النقود في كل من الإمارات والجزائر وجيبوتي والسعودية والعراق وعمان ومصر والمغرب، بينما تراجعت الأهمية النسبية لكتلة النقود وارتفعت الأهمية النسبية لكتلة شبه النقود في كل من الأردن والبحرين والسودان وقطر والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا واليمن. في حين بقيت مساهمة كتلة النقود في إجمالي السيولة المحلية مستقرة نسبياً في كل من تونس وسورية خلال عام 2007.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

صافي الموجودات الأجنبية، تشير البيانات إلى أن صافي الموجودات الأجنبية للأجهزة المصرفية قد أثر على السيولة المحلية بالنسبة للدول العربية كمجموعة، حيث ساهم بنسبة 27.3 في المائة في نمو السيولة المحلية عام 2007. ويعزى ذلك إلى تحسن الحساب الكلي في موازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة والناجمة عن ارتفاع عائدات النفط في الدول العربية المصدرة للنفط، والأداء الجيد لقطاع السياحة في بعض الدول العربية الأخرى، بالإضافة إلى تحويلات العاملين إلى الدول العربية المصدرة للعمالة، الملحقان (3/7) و(4/7) والشكل (3).



المصدر: الملحق (4/7).

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، كان لصافي الموجودات الأجنبية آثار توسعية في كافة الدول باستثناء السودان. فقد سجلت ليبيا أعلى أثر توسعي لصافي الموجودات الأجنبية في الدول العربية بلغت نسبته 161.9 في المائة خلال عام 2007. كما كان لصافي الموجودات الأجنبية في كل من العراق والسعودية أثر توسعي بلغت نسبته 98.7 في المائة و41.1 في المائة على التوالي. وفي الجزائر والبحرين استمر الأثر التوسعي لصافي الموجودات الأجنبية في عام 2007 بنسبة أعلى مما بلغت في عام 2006، في ظل ارتفاع أسعار النفط وارتفاع الاحتياطات الخارجية. أما في الإمارات وسورية فقد تحول الأثر الانكماشى لصافي الموجودات الأجنبية على السيولة المحلية إلى أثر توسعي خلال عام 2007. وفي السودان واصل صافي الموجودات الأجنبية أثره الانكماشى على السيولة المحلية بنسبة 3.9 في المائة خلال عام 2007.

الائتمان المحلي، ارتفعت مساهمة صافي الائتمان المحلي في السيولة المحلية في الدول العربية كمجموعة من نسبة 4.8 في المائة في عام 2006 إلى نسبة 6.1 في المائة في عام 2007. ويلاحظ أن الآثار التوسعية لصافي الائتمان المحلي خلال عام 2007 كانت أكبر من تلك المسجلة في عام 2006 في كل من الإمارات والبحرين وعمان وقطر والكويت والمغرب. وكانت الآثار التوسعية لصافي الائتمان المحلي أقل خلال عام 2007 عنها في عام 2006 في كل من السودان وسورية ولبنان ومصر. وقد واصل الائتمان المحلي آثاره الانكماشية على السيولة المحلية في عام 2007 في كل من الجزائر والسعودية والعراق وليبيا، بينما تحولت الآثار الانكماشية في عام 2006 إلى آثار توسعية في عام 2007 في كل من موريتانيا واليمن.

والجدير بالذكر أن الأثر التوسعي لصافي الائتمان المحلي في الدول العربية خلال عام 2007، قد صاحبه أثر انكماشى لصافي الائتمان الممنوح للحكومة في معظم هذه الدول. فشهدت سورية أعلى أثر توسعي لصافي الائتمان المحلي الممنوح للحكومة على السيولة المحلية، تلاها الأردن وموريتانيا و السودان. في حين شهدت كل من الجزائر وجيبوتي والعراق وليبيا واليمن ودول مجلس التعاون الخليجي أثراً انكماشياً على السيولة المحلية.

صافي البنود الأخرى، يتضمن هذا البند جميع العناصر في ميزانية السلطات النقدية والميزانية الموحدة للمصارف التجارية التي لم يتم تناولها ضمن البنود المتعلقة بالأصول والخصوم الأجنبية والائتمان المحلي والإجماليات النقدية. ويشمل ذلك رأس المال والاحتياطيات، بما في ذلك المقابل لتخصيصات حقوق السحب الخاصة، والأصول الثابتة والأصول والخصوم غير المصنفة، والحسابات المعلقة، والحسابات تحت التسوية وكذلك تعديلات التقييم. وقد كان لصافي التحركات لهذا البند في عام 2007 آثار انكماشية على السيولة المحلية في الدول العربية كمجموعة.

التطورات المصرفية

بلغ عدد المصارف العاملة في الدول العربية حوالي 470 مؤسسة مصرفية عام 2007، تصنف بين 267 مصرفاً تجارياً، و45 مصرفاً إسلامياً، و52 مصرفاً استثمارياً، و49 مصرفاً متخصصاً، و57 مصرفاً أجنبياً. ويصل عدد

المصارف في دول مثل لبنان 67 مصرفاً، والإمارات 42 مصرفاً، والبحرين 56 مصرفاً، ومصر 54 مصرفاً. وعلى الرغم من هذا التنوع في القطاع المصرفي العربي، فإن غالبية المصارف العربية هي مصارف تجارية توفر التمويلات لأجل قصيرة نسبياً. ولقد قام العديد من الدول العربية بالتوجه نحو التخصصية وتحرير القطاع المصرفي وتعميق عمليات الدمج والتحالفات الإستراتيجية بين المصارف العربية. وقد ساهم كل ذلك في توفير بيئة الأعمال المناسبة لتحفيز تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والبنية العربية⁽¹⁾.

الميزانية المجمعّة للمصارف التجارية

الموجودات المصرفية

تشير بيانات الميزانيات المجمعّة للمصارف التجارية العربية إلى ارتفاع إجمالي موجودات هذه المصارف من نحو 1,262.1 مليار دولار في عام 2006 إلى نحو 1,641.2 مليار دولار عام 2007، وبمعدل نمو وصل إلى 30 في المائة، مقابل معدل نمو بلغ 20.7 في المائة في عام 2006. وعلى صعيد الدول فرادى، جاءت المصارف التجارية في الإمارات في المرتبة الأولى وللعام الثاني على التوالي من حيث إجمالي قيمة موجوداتها المقومة بالدولار والتي تجاوزت 333 مليار دولار واستأثرت على نسبة 20.3 في المائة من إجمالي موجودات المصارف التجارية العربية. وحل في المرتبة الثانية إجمالي موجودات المصارف التجارية في السعودية بقيمة 286.7 مليار دولار ونسبة 17.5 في المائة، ثم إجمالي موجودات المصارف التجارية في العراق بقيمة 219.8 مليار دولار ونسبة 13.4 في المائة، فإجمالي موجودات المصارف التجارية في كل من الكويت ومصر بنحو 129.9 مليار دولار و125.7 مليار دولار وبنسبة 7.9 في المائة و7.7 في المائة على التوالي، الملحق (5/7).

وتجدر الإشارة إلى أن معدل نمو إجمالي موجودات المصارف التجارية العربية مقومة بالعملة المحلية على مستوى الدول شهد ارتفاعاً في كافة الدول العربية في عام 2007، وبنسب متفاوتة، حيث سجل نمو إجمالي موجودات المصارف العاملة في البحرين أعلى نسبة بلغت 114.3 في المائة، وفي قطر بنسبة 55.3 في المائة، بينما وصلت نسبة الارتفاع نحو 42.1 في المائة في عمان، في حين سجل الأردن أقل نسبة ارتفاع في إجمالي الموجودات المقومة بالعملة المحلية بلغت نحو 7.6 في المائة.

الودائع المصرفية

ارتفعت قيمة إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية العربية المقومة بالدولار بنسبة 27.4 في المائة لتصل إلى حوالي 922.5 مليار دولار في نهاية عام 2007 بالمقارنة مع نحو 723.9 مليار دولار في نهاية عام 2006. ولقد سجلت

(1) راجع الفصل العاشر من التقرير للمزيد من التحليل حول التطورات المصرفية العربية.

المصارف العاملة في العراق أعلى معدل نمو في الودائع المقومة بالدولار لديها بلغ نحو 64.6 في المائة، تلتها المصارف الليبية وبمعدل نمو وصل إلى 44.9 في المائة، ثم الإمارات وعمان، وبنسبة نمو بلغت 38.9 في المائة و38.6 في المائة، على التوالي. وفيما يتعلق بأهمية إجمالي الودائع المصرفية المقومة بالعملة المحلية كنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، فقد سجلت لبنان أعلى نسبة بين المصارف التجارية العربية، حيث بلغت 237.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، فالأردن بنسبة 123.8 في المائة، والإمارات بنسبة 92.8 في المائة، والبحرين بنسبة 89.7 في المائة، ثم المغرب بنسبة 83.2 في المائة، الملحق (6/7).

الجدول رقم (1)
تطور الودائع لدى المصارف التجارية العربية
لعامي 2006 و2007

(مليون دولار)

الودائع الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	الودائع الإجمالية	الودائع الإجمالية للقطاع الخاص	الودائع الجارية للقطاع الخاص	الودائع الادخارية والأجلة للقطاع الخاص	السنة
66.5	723,927.8	657,830.9	201,926.0	455,904.9	2006
71.4	922,493.1	827,255.7	273,794.2	553,461.5	2007
7.4	27.4	25.8	35.6	21.4	نسبة التغير (%)

المصدر: الملحق (6/7).

كذلك تشير بيانات الميزانيات المجمعة للمصارف التجارية العربية إلى ارتفاع ودائع القطاع الخاص من 657.8 مليار دولار في عام 2006 إلى نحو 827.3 مليار دولار في عام 2007، مسجلة نمو بلغ نسبة 25.8 في المائة. وفيما يتعلق بالودائع الادخارية والأجلة للقطاع الخاص، فقد ارتفعت قيمتها خلال عام 2007 إلى نحو 553.5 مليار دولار، وبمعدل نمو بلغ 21.4 في المائة، مقابل 455.9 مليار دولار في العام السابق. وعلى صعيد الودائع الجارية للقطاع الخاص، فقد ارتفعت من 201.9 مليار دولار إلى نحو 273.8 مليار دولار، مسجلة معدل نمو بلغ 35.6 في المائة. ومن حيث تطور الودائع المصرفية للقطاع الخاص كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، يقدر متوسط الودائع الإجمالية للقطاع الخاص بنحو 71.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2007 مقابل 66.5 في المائة في عام 2006.

النشاط الإقراضي

واصلت المصارف التجارية العربية نشاطها في مجال منح القروض والتسهيلات الائتمانية حيث ارتفعت قيمتها المقومة بالدولار من نحو 677.7 مليار دولار في عام 2006 إلى نحو 851.1 مليار دولار خلال عام 2007، وبمعدل نمو بلغ 25.6 في المائة. وفيما يتعلق بموقع الدول العربية فرادى من حيث قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من مصارفها التجارية مقومة بالدولار، يلاحظ استمرار وتوسع النشاط الإقراضي في أغلب الدول العربية، حيث جاءت السعودية في المرتبة الأولى وللسنة الثانية على التوالي بنحو 212.5 مليار دولار، تلتها الإمارات بنحو 176.3 مليار

دولار، ثم الكويت، فمصر والمغرب. وفيما يتعلق بمعدل نمو قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية للمصارف التجارية العربية مقومة بالدولار، تشير البيانات إلى أن المصارف القطرية سجلت أعلى نسبة نمو بلغت نحو 52.3 في المائة، تلاها العراق بنسبة 41.6 في المائة ثم اليمن والكويت وعمان والإمارات بنسبة 38.6 في المائة و36.9 في المائة و36.7 في المائة و36.6 في المائة على التوالي، الملحق (7/7).

الجدول رقم (2)
القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف التجارية العربية
لعامي 2006 و2007

(مليون دولار)

السنة	رصيد إجمالي الائتمان المقدم للاقتصادات العربية	رصيد إجمالي الائتمان المقدم للقطاع العام	رصيد إجمالي الائتمان المقدم للقطاع الخاص	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان (%)	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى إجمالي الودائع (%)	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2006	677,709.2	184,455.2	493,254.0	72.8	68.1	38.2
2007	851,147.0	213,261.5	637,885.5	74.9	69.1	43.3
نسبة التغير (%)	25.6	15.6	29.3	2.1	1.0	5.1

المصدر: الملحق (7/7) و(8/7).

وعلى صعيد حصة القطاع الخاص في إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية العربية في عام 2007، فقد ارتفعت إلى 74.9 في المائة من إجمالي قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية، مقابل نسبة 72.8 في عام 2006. كما تشير البيانات إلى ارتفاع قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لهذا القطاع من حوالي 493.3 مليار دولار في عام 2006 إلى نحو 637.9 مليار دولار في عام 2007، وبمعدل نمو بلغ نحو 29.3 في المائة، وتشير كذلك إلى ارتفاع حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص منسوبا إلى إجمالي الودائع من 68.1 في المائة إلى 69.1 في المائة خلال نفس الفترة، الملحق (8/7).

القاعدة الرأسمالية

تشير بيانات الميزانيات المجمعة للمصارف التجارية العربية إلى ارتفاع القاعدة الرأسمالية لمجموع المصارف التجارية العربية من نحو 114.8 مليار دولار في عام 2006 إلى نحو 147.2 مليار دولار في عام 2007، مسجلة معدل ارتفاع بلغ نحو 28.2 في المائة. وعلى صعيد الدول العربية فرادى، أظهرت البيانات أن القاعدة الرأسمالية للمصارف التجارية العربية مقومة بالدولار الأمريكي شهدت ارتفاعاً في أغلب الدول العربية وبنسب متفاوتة. فقد سجلت البحرين أعلى معدل نمو في القاعدة الرأسمالية بلغ نسبة 78.6 في المائة، تلاها العراق بنسبة 75.9 في المائة، ثم الكويت بنسبة 47.3 في المائة، وقطر وليبيا وعمان والسعودية بنسبة 45.4 في المائة و40.4 في المائة و39.0 في المائة و32.6 في المائة على التوالي، بينما سجلت جيبوتي انخفاضاً طفيفاً بنسبة بلغت أقل من 1 في المائة، الملحق (9/7).

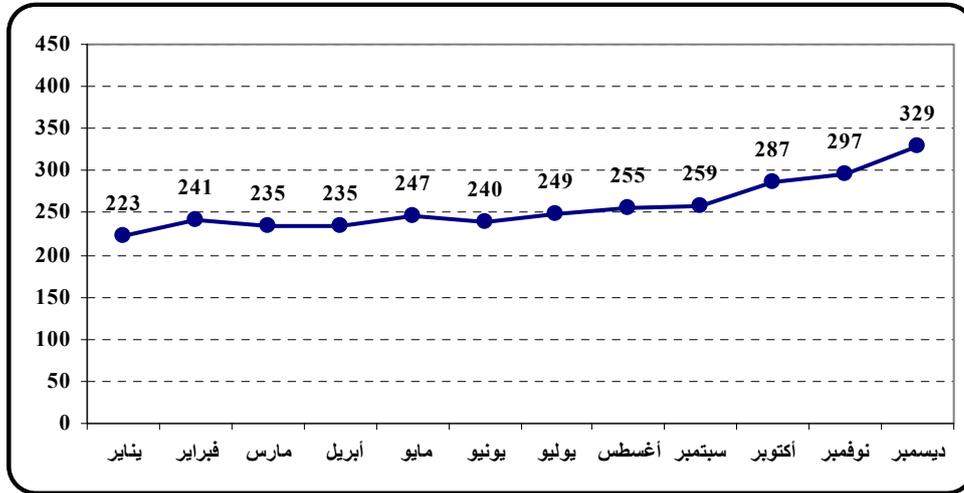
التطور في أسواق المال العربية

أسواق الأوراق المالية العربية

استمرت الجهود التي بذلتها الدول العربية لتطوير أسواق الأوراق المالية فيها وذلك من خلال قيام الهيئات الرقابية للبورصات العربية بتطوير القوانين واللوائح التي تدعم زيادة مستويات الإفصاح والشفافية في السوق، وتحقيق قدر أكبر من الحماية للمستثمرين. كذلك استمرت الجهود المتعلقة بتطوير نظم المقاصة والإيداع والتقيد المركزي لبلوغ مستويات أداء عالية. هذا بالإضافة إلى قيام بعض الدول العربية بإرساء قواعد للتعاون مع هيئات أسواق الأوراق المالية في الدول الأعضاء في المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال الإيوسكو (IOSCO) وذلك فيما يتعلق بتبادل الخبرات الفنية لدعم وتطوير دور الجهات الرقابية في الدول العربية.

وفيما يخص الأداء الكلي لأسواق الأسهم العربية، فقد ارتفع المؤشر المركب لصندوق النقد العربي⁽²⁾ بنسبة 38.3 في المائة ليصل إلى 328.7 نقطة في نهاية عام 2007 مقارنة مع 237.7 نقطة في نهاية عام 2006، الشكل (4).

الشكل (4) : المؤشر المركب لصندوق النقد العربي لعام 2007



المصدر : قاعدة بيانات صندوق النقد العربي.

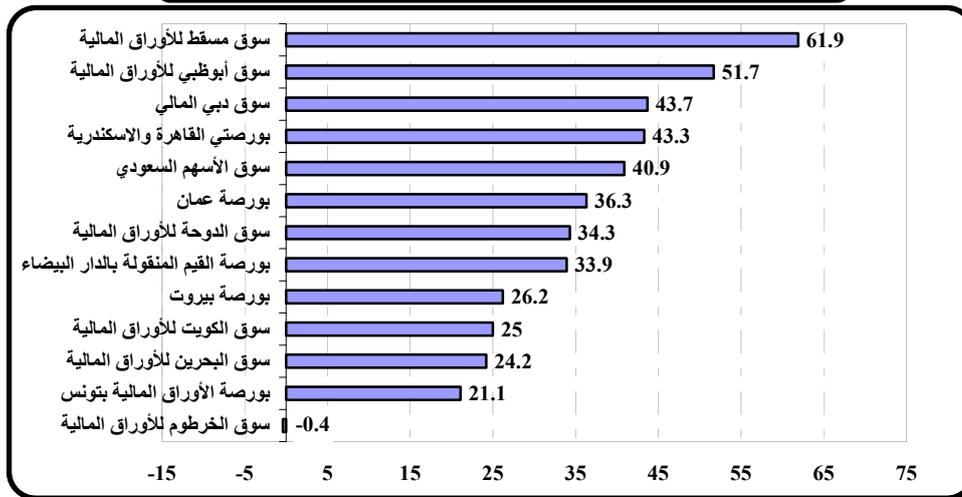
(2) يشمل المؤشر المركب لصندوق النقد العربي خمسة عشر سوقاً مشاركاً في قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية لصندوق النقد العربي وهي : بورصة عمان وسوق البحرين للأوراق المالية وبورصة الأوراق المالية بتونس وسوق الأسهم السعودي وسوق مسقط للأوراق المالية وسوق الكويت للأوراق المالية وبورصة بيروت وبورصتي القاهرة والإسكندرية وبورصة القيم المنقولة بالدار البيضاء وسوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي وسوق الدوحة للأوراق المالية وسوق الخرطوم للأوراق المالية وبورصة الجزائر وسوق فلسطين للأوراق المالية.

وبالمقارنة مع أداء أسواق الأوراق المالية في الاقتصادات الناشئة في عام 2007، فإن الارتفاع الذي حققه المؤشر المركب لصندوق البنك العربي، يفوق الارتفاع في المؤشرات التي تعكس أداء الأسواق الناشئة الدولية، حيث اقتضرت نسبة الارتفاع التي سجلها كل من مؤشر ستاندرد بورز 500 (S&P500) وفوتسي (FT-SE 100) على حوالي 3.5 و3.8 في المائة على التوالي، في حين انخفض مؤشر نيكاي (Nikkei) بنحو 11 في المائة.

ولقد ارتفع عدد الشركات المدرجة في معظم أسواق الأوراق المالية العربية باستثناء مصر و لبنان، حيث تصدرت سوق الأسهم السعودية قائمة الزيادات بنسبة 25 في المائة تليها سوق دبي للأوراق المالية بنسبة 20 في المائة ثم المغرب بنسبة 16 في المائة. كما ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المتداولة في البورصات العربية إلى مستويات قياسية لتبلغ نحو 1,339 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2007 بزيادة قدرها 450 مليار دولار عن القيمة السوقية في نهاية عام 2006. وبالرغم من ذلك فلم تشهد أسواق الأوراق المالية العربية إصدارات جديدة للأسهم خلال العام 2007.

أما فيما يتعلق بالأداء الفردي للأسواق العربية خلال عام 2007، فقد شهدت غالبية أسواق الأوراق المالية العربية تحسنا ملحوظا سواء من حيث أحجام التداول أو الأسعار والقيم السوقية للأوراق المتداولة في تلك الأسواق مقارنة بعام 2006. ففي جانب المؤشرات المحلية لتلك الأسواق تشير البيانات إلى أن سوق مسقط للأوراق المالية يأتي في الصدارة بارتفاع قدره 61.9 في المائة، يليه سوق أبو ظبي للأوراق المالية بارتفاع قدره 51.7 في المائة، ثم سوق دبي المالي بارتفاع بلغ 43.7 في المائة، وارتفع المؤشر المحلي لبورصتي القاهرة والإسكندرية بنسبة 43.3 في المائة ومؤشر سوق الأسهم السعودي بنسبة 40.9 في المائة، الشكل (5).

الشكل (5) : نسبة تغير المؤشرات المحلية لأسواق الأسهم في الدول العربية (نهاية 2006 / نهاية 2007)



المصدر : قاعدة بيانات صندوق النقد العربي.

وبتحليل أداء أسواق الأسهم لعام 2007 من خلال احتساب أربعة مؤشرات رئيسية، يتعلق المؤشر الأول بالأهمية النسبية لأسواق الأسهم في الاقتصاد من خلال احتساب القيمة السوقية للأسهم المتداولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. فقد أظهر هذا المؤشر أن القيمة السوقية للأسهم المتداولة خلال عام 2007 تجاوزت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في بورصة عمان حيث بلغ المؤشر نسبة 260 في المائة، وسوق الدوحة للأوراق المالية بنسبة 150 في المائة، وسوق البحرين للأوراق المالية بنسبة 146 في المائة، وسوق الأسهم السعودي بنسبة 138 في المائة، وسوق الكويت للأوراق المالية بنسبة 127 في المائة، وبورصتي القاهرة والإسكندرية بنسبة 108 في المائة، ثم بورصة القيم المنقولة بالدار البيضاء بنسبة 103 في المائة. وتجاوزت القيمة السوقية للأسهم المتداولة 50 في المائة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لسوق أبوظبي للأوراق المالية 63 في المائة، وسوق دبي المالي 72 في المائة، وسوق مسقط للأوراق المالية 57 في المائة، في حين بلغت القيمة السوقية للأسهم المتداولة الأخرى نسبة تقل عن 50 في المائة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية.

أما بالنسبة للمؤشر الثاني والذي يقيس معدل دوران الأسهم، أي إجمالي الأسهم المتداولة كنسبة من إجمالي الأسهم المدرجة في البورصة، فقد تراجع هذا المؤشر في الأسواق العربية مجتمعة من 190 في المائة في عام 2006 إلى 83 في المائة في عام 2007. وتصدر سوق الأسهم السعودي قائمة الأسواق التي انخفض فيها معدل دوران الأسهم، من 429 في المائة عام 2006 إلى 131 في المائة عام 2007، يليها بورصة بيروت من 25 في المائة عام 2006 إلى 9 في المائة عام 2007 ثم بورصة عمان من 73 في المائة في عام 2006 إلى 42 في المائة في عام 2007، وسوق البحرين للأوراق المالية من 7 في المائة في عام 2006 إلى 4 في المائة في عام 2007، وبورصتي القاهرة والإسكندرية من 52 في المائة عام 2006 إلى 47 في المائة عام 2007. في حين ارتفع هذا المؤشر في سوق أبوظبي للأوراق المالية من 24 في عام 2006 إلى 39 في عام 2007، وسوق الكويت للأوراق المالية من 56 في عام 2006 إلى 100 في المائة عام 2007.

وبالنسبة للمؤشر الثالث، وهو مضاعف السعر على العائد، والذي يتم احتسابه على أساس مقارنة الارتفاع في سعر السهم المتداول مع العائد المتوقع من السهم، فقد سجلت بورصة القيم المنقولة بالدار البيضاء أعلى ارتفاع في هذا المؤشر للعام الثاني على التوالي، حيث بلغ هذا المؤشر حوالي 34 في عام 2007 مقابل حوالي 32 في عام 2006، تلتها بورصة عمان عند مستوى 28.0، وسوق الأسهم السعودي عند مستوى 23.2، وبورصتي القاهرة والإسكندرية عند مستوى 19.1.

وأخيراً، وفيما يتعلق بمتوسط حجم الشركات المدرجة في الأسواق العربية، فقد تصدر سوق الأسهم السعودي قائمة الأسواق العربية، حيث وصل متوسط رأسمال الشركة الواحدة التي يتم التداول في أسهمها في هذا السوق إلى حوالي 4.7 مليار دولار في نهاية عام 2007. ويليه سوق دبي المالي بقيمة 2.5 مليار دولار، ثم سوق الدوحة بقيمة 2.4 مليار دولار، وسوق أبوظبي بقيمة 1.9 مليار دولار.

الجدول رقم (3)
أهم مؤشرات أداء أسواق الأسهم العربية
خلال عام 2007

متوسط حجم الشركة*** (مليون دولار)	عدد الشركات المدرجة	مضاعف السعر الى العائد	معدل دوران الاسهم** (%)	اهمية القيمة السوقية للأسهم في الاقتصاد*	(مليون دولار امريكي)
2007	2007	2007	2007	2007	السوق
1,893	64	16.3	39.4	63.1	سوق أبوظبي للأوراق المالية
168	245	28.0	42.3	260.4	بورصة عمان
530	51	13.1	4.0	146.1	سوق البحرين للأوراق المالية
4,676	111	23.2	131.4	137.6	سوق الأسهم السعودي
691	196	-	100.0	126.8	سوق الكويت للأوراق المالية
1,034	73	33.8	29.8	102.8	بورصة القيم المنقولة بالدار البيضاء
105	51	16.2	14.0	15.4	بورصة الأوراق المالية بتونس
49	2	5.3	0.2	0.1	بورصة الجزائر
2,512	55	16.5	74.8	72.0	سوق دبي المالي
95	52	-	3.9	8.6	سوق الخرطوم للأوراق المالية
185	125	14.7	22.6	57.2	سوق مسقط للأوراق المالية
2,388	40	-	31.3	149.5	سوق الدوحة للأوراق المالية
726	15	-	9.1	44.1	بورصة بيروت
319	435	19.1	47.3	108.5	بورصتي القاهرة والاسكندرية

* القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

** قيمة الاسهم المتداولة إلى القيمة السوقية.

*** القيمة السوقية على عدد الشركات المدرجة.

المصدر: قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، إصدارات صندوق النقد العربي.

أسواق سندات الحكومة وأذونات الخزينة

تشكل أسواق السندات الحكومية في الدول العربية إحدى المصادر الرئيسية لتمويل العجز في ميزانية مالية الحكومة، كما تساعد هذه الأسواق أيضاً في تفعيل آليات السوق لتحديد أسعار الفائدة التي تعكس التكلفة البديلة للأموال المستثمرة حسب الأجل المختلفة. ولقد تزايد حجم الاستثمارات في الأوراق المالية الحكومية في عدد من الدول العربية، حيث تعتبر كل من مصر والسعودية ولبنان أكبر الأسواق العربية للاستثمارات في سندات الحكومة قصيرة وطويلة الأجل. ففي مصر ارتفعت الاستثمارات في الأوراق المالية الحكومية خلال عام 2007 بحوالي 4.7 مليار دولار لتبلغ قيمتها 33.6 مليار دولار في نهاية العام. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الحكومة المصرية قامت لأول مرة بإصدار سندات بالعملة المحلية في يوليو 2007 بلغت قيمتها الاسمية نحو 6 مليارات جنيه مصري وفائدة قدرها 8.75 في المائة لمدة 5 سنوات، و تم طرح تلك السندات في الأسواق العالمية، وقد أسفر هذا الطرح عن تغطية السندات بمقدار الضعفين ونصف الضعف. وفي جانب آخر، تستهدف الحكومة المصرية تسوية للسندات من خلال غرفة المقاصة الدولية (EUROCLEAR)، مما سيؤدي إلى سهولة تداول السندات الحكومية دولياً وتوسيع قاعدة المستثمرين الدوليين في السوق المصرية.

وتعتبر السعودية ثاني أكبر سوق للاستثمارات في الأوراق المالية الحكومية، حيث بلغت تلك الاستثمارات نحو 33.2 مليار دولار عام 2007، وبزيادة طفيفة عن مستواها في عام 2006. ويأتي لبنان كالثالث أكبر سوق للاستثمارات في السندات الحكومية حيث بلغت نحو 20.5 مليار دولار، في عام 2007، ومسجلة زيادة بنسبة 4.1 في المائة عن العام السابق. وفي المقابل سجلت الاستثمارات في الأوراق المالية الحكومية انخفاضا خلال عام 2007 مقارنة بعام 2006 بلغ 6.0 في المائة في كل من الكويت والعراق، و3.4 في المائة في قطر. ويعزى ذلك أساسا إلى ارتفاع الإيرادات النفطية في تلك الدول وما نتج عن ذلك من فوائض في الميزانية العامة للدولة وتفضيل هذه الدول لاستخدام جزء من هذا الفائض في تخفيض الدين العام.

وبالنسبة لتصنيف الأوراق الحكومية حسب الآجال وجهات الإقراض، تتركز الإصدارات في كل من لبنان والأردن، وتونس في السندات طويلة الأجل، في حين تتركز الإصدارات في كل من العراق، والكويت ومصر واليمن في الأذونات والسندات قصيرة الأجل. وفيما يتعلق بجهات الإقراض أو حاملي هذه الأوراق، فإن دور القطاع الخاص غير المصرفي في الاستثمار في الأوراق الحكومية ما زال ضئيلاً مقارنة بحجم استثمارات المصارف التجارية فيها. وعلى الرغم من أهمية السندات والأذونات الحكومية في العديد من الدول العربية، إلا أن أسواقها المالية لا تزال غير متطورة، حيث لا توجد أسواق ثانوية فاعلة ونشطة بما يفرض إتاحة وتشجيع استخدام الأدوات المالية الأخرى كالمشتقات وغيرها من خلال إنشاء أسواق لتلك الأدوات وخلق الآليات اللازمة لتفعيل التعامل فيها، وهو ما يساعد في تحسين جودة إدارة المخاطر إلى حد كبير.

ولا تزال السوق الثانوية في غالبية الدول العربية تنسم بضعف أدائها، ومحدودية عدد المتعاملين فيها، فغالبا ما تقتصر على نفس المتعاملين في السوق الأولية (سوق الإصدار)، والتي تعتبر المصارف التجارية والهيئات الحكومية أكبر المستثمرين فيها، وذلك إما لأسباب تتعلق بالملاءة المالية اللازمة للتعامل في سوق السندات أو لعدم وجود نظم فعالة للدفع والتسويات والحفظ المركزي كتلك المتوفرة في سوق الأسهم. هذا بالإضافة إلى الطبيعة الربوية للسندات والتي تحجب عن السوق فئة لا يمكن تجاهلها من المتعاملين من المؤسسات غير المصرفية والصناديق الاستثمارية ذات الطابع الإسلامي.

الجدول رقم (4)

قيمة الاستثمارات في سندات الحكومة وأذونات الخزينة قصيرة وطويلة الأجل في الدول العربية

(مليار دولار أمريكي)

الدولة	% خلال السنة مقارنة بالسنة السابقة		2007	2006	2005
	2007	2006			
الأردن	27.3	22.7	4.76	3.74	3.05
تونس	7.2	14.4	4.86	4.53	3.96
السعودية	1.0	-3.6	33.17	32.86	34.08
العراق	-6.0	-0.9	2.78	2.96	2.98
عمان	-0.6	-41.7	3.43	3.45	5.92
قطر	-3.4	18.6	1.48	1.53	1.29
الكويت	-6.0	-10.3	8.64	9.20	10.26
لبنان	4.1	4.1	20.50	19.70	18.92
مصر	16.1	5.5	33.56	28.91	27.39
موريتانيا	391.8	n.a	0.73	0.15	n.a
اليمن	33.3	7.7	2.57	1.93	1.79

المصدر: إستانبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008.

ملحق (1/7) : معدلات النمو في السيولة المحلية
(2007-2002)

(نسب مئوية)

	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
	24.14	20.77	18.33	17.43	12.81	13.76	مجموع الدول العربية
	10.61	14.12	16.96	11.68	12.43	7.03	الأردن
	41.68	23.21	33.78	23.25	13.19	10.97	الإمارات
	39.30	14.89	21.99	4.14	6.36	10.34	البحرين
	12.41	11.48	11.51	11.38	7.06	3.92	تونس
	21.17	18.67	11.23	11.44	15.61	26.34	الجزائر
	8.60	11.24	11.34	13.88	17.76	15.67	جيبوتي
	19.55	19.31	11.61	18.84	6.93	14.77	السعودية
	10.31	29.68	43.49	30.84	30.32	30.33	السودان
	10.56	8.40	11.90	13.21	8.13	18.48	سورية
	الصومال
	30.19	35.07	27.49	65.36	79.63	35.85	العراق
	36.99	24.86	21.36	3.95	2.51	5.24	عمان
	32.68	37.95	43.25	20.53	15.79	11.80	قطر
	19.26	21.66	12.28	12.06	7.83	4.75	الكويت
	12.42	7.80	4.50	10.09	13.05	8.06	لبنان
	47.80	21.70	9.90	14.20	0.50	43.70-	ليبيا
	19.12	15.13	11.54	13.99	19.94	11.99	مصر
	15.96	17.00	14.17	7.65	8.67	6.44	المغرب
	18.91	15.67	14.55	13.53	25.51	23.81	موريتانيا
	17.37	28.77	14.42	15.04	19.97	18.05	اليمن

المصدر : بيانات وطنية، وصندوق النقد العربي، وصندوق النقد الدولي، إحصاءات المالية الدولية، إبريل 2008.

ملحق (2/7) : مكونات السيولة المحلية
(2007-2002)

(نسب مئوية)

شبه النقد	2007		2006		2005		2004		2003		2002		مجموع الدول العربية
	شبه النقد	النقد											
55.10	44.90	56.40	43.60	54.64	45.36	53.77	46.23	57.17	42.83	58.69	41.31		
69.03	30.97	67.64	32.36	67.15	32.85	69.80	30.20	69.15	30.85	72.49	27.51	الأردن	
67.89	32.11	69.94	30.06	67.77	32.23	66.64	33.36	70.36	29.64	72.90	27.10	الإمارات	
71.82	28.18	68.14	31.86	69.75	30.25	70.10	29.90	70.29	29.71	75.10	24.90	البحرين	
59.80	40.20	59.70	40.30	60.21	39.79	61.24	38.76	60.87	39.13	60.45	39.55	تونس	
29.50	70.50	35.80	64.20	41.76	58.24	42.20	57.80	51.40	48.60	51.19	48.81	الجزائر	
42.78	57.22	47.31	52.69	51.15	48.85	45.94	54.06	44.39	55.61	45.73	54.27	جيبوتي	
51.43	48.57	52.66	47.34	48.79	51.21	45.31	54.69	46.58	53.42	48.17	51.83	السعودية	
42.30	57.70	41.11	58.89	41.01	58.99	37.07	62.93	37.54	62.46	37.46	62.54	السودان	
48.43	51.57	48.46	51.54	41.94	58.06	43.20	56.80	42.14	57.86	42.83	57.17	سورية	
...	الصومال
15.74	84.26	21.92	78.08	22.24	77.76	11.74	88.26	16.97	83.03	العراق
68.63	31.37	72.44	27.56	68.43	31.57	69.18	30.82	71.61	28.39	72.16	27.84	...	عمان
69.93	30.07	68.55	31.45	65.21	34.79	67.46	32.54	69.70	30.30	80.44	19.56	...	قطر
78.16	21.84	77.70	22.30	71.52	28.48	72.77	27.23	74.89	25.11	78.57	21.43	...	الكويت
96.03	3.97	95.86	4.14	96.03	3.97	95.74	4.26	95.60	4.40	95.51	4.49	...	لبنان
23.00	77.00	22.40	77.60	23.20	76.80	31.30	68.70	35.70	64.30	33.10	66.90	...	ليبيا
78.81	21.19	79.82	20.18	80.72	19.28	82.18	17.82	82.14	17.86	81.86	18.14	...	مصر
30.56	69.44	33.16	66.84	33.33	66.67	33.79	66.21	35.00	65.00	35.56	64.44	...	المغرب
19.14	80.86	16.40	83.60	16.60	83.40	17.47	82.53	15.34	84.66	15.44	84.56	...	موريتانيا
61.31	38.69	58.68	41.32	57.84	42.16	57.42	42.58	56.42	43.58	53.89	46.11	...	اليمن

المصدر : مصدر الملحق (1/7).

ملحق (3/7) : التغيير السنوي في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
(2006 و 2007)

(نسب مئوية)

	صافي البنود الأخرى		الائتمان المحط (صافي)		صافي الموجودات الأجنبية	
	2007	2006	2007	2006	2007	2006
الأردن	24.13	33.03	19.46	15.72	5.87	23.30
الإمارات	5.79	23.73	42.76	41.08	3.01	6.71-
البحرين	90.81	141.00	39.89	11.48	62.42	59.84
تونس	5.17	31.42	9.33	9.05	13.71	67.06
الجزائر	20.36	35.70	...	28.97-	34.23	31.95
جيبوتي	4.47	26.06	21.09	4.55	3.39	16.36
السعودية	16.58	36.89	18.00-	16.54-	30.14	52.52
السودان	3.56	24.77	18.67	90.76	37.41-	158.99-
سورية	76.28-	37.63-	11.59	13.00	1.35	1.80-
الصومال
العراق	63.23	12.96	104.45-	6,612.90-	230.35	404.03
عُمان	35.11	11.15	32.70	18.90	41.63	21.43
قطر	26.51	14.27	56.79	30.13	0.21	27.94
الكويت	28.85	25.20	28.24	14.45	3.12	42.06
لبنان	2.01	61.71	6.56	10.61	19.83	25.06
ليبيا	28.30	6.40	27.00	89.90	32.70	48.70
مصر	24.04-	52.44	7.21	9.77	23.01	67.71
المغرب	214.47	6.25	26.76	17.59	9.28	14.99
موريتانيا	18.44	14.31	14.65	12.23-	1,219.67	101.27
اليمن	16.04	23.55	214.32	13.62-	3.51	31.75

المصدر : مصدر الملحق (1/7).

ملحق (4/7) : مساهمة العوامل المؤثرة على التغيير في السيولة المحلية
(2007-2002)

(نسب مئوية)

2007	صافي البنود الأخرى					الاتصال المحلي (صافي)										صافي الموجودات الأجنبية					2002	مجموع الدول العربية			
	2006	2005	2004	2003	2002	2007		2006		2005		2004		2003		2002		2007	2006	2005			2004	2003	2002
						حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع								
9.3-	13.4-	9.9-	2.3-	5.2-	3.7	17.6-	6.1	13.7-	4.8	8.5-	4.7	6.5-	6.3	5.1	10.3	5.7	6.6	27.3	29.3	22.7	14.3	7.6	1.9	الأردن	
8.6-	10.2-	6.5-	3.9-	1.8-	1.3-	5.4	7.5	2.8-	2.7	4.4	15.4	2.1	7.6	0.5-	0.3-	1.0	1.5	3.1	11.4	1.6	4.1	12.7	5.5	الإسراءات	
2.3-	9.2-	11.8-	4.5-	2.9-	5.0-	28.4-	42.8	1.4	35.9	6.6	36.7	0.9	20.9	35.8	16.7	2.8-	8.1	1.2	3.5-	8.9	6.9	0.6-	7.8	البحرين	
23.4-	17.3-	1.4-	6.5-	0.1	0.1-	2.2-	28.0	5.9-	8.3	2.1-	13.5	1.3-	13.8	1.2	6.9	1.6	9.9	34.6	23.9	9.9	3.1-	0.6-	0.6	تونس	
2.3-	11.9-	3.6-	6.0-	0.5-	2.9-	1.2	10.9	3.6	10.8	1.1	9.8	2.4	12.2	1.2-	4.8	1.2-	5.3	3.9	3.9	4.9	4.8	2.2	1.9	الجزائري	
4.9-	7.5-	0.6	3.1-	3.2-	9.3-	17.8-	12.2-	53.8-	5.9-	24.4	17.9-	12.0-	8.6-	5.3-	1.4	6.0	13.6	38.3	32.1	28.4	23.1	20.2	19.4	جيبوتي	
0.7-	3.5-	1.9	1.2-	0.9-	0.2	0.2-	6.4	0.8-	1.5	0.3-	0.0-	0.8	0.6	0.5	0.7-	2.8	0.1-	2.9	13.3	9.4	14.5	19.4	15.6	الجزائري	
13.4-	26.1-	25.1-	17.1-	18.3-	8.0	23.8-	8.1-	18.4-	10.6-	32.5-	7.4-	11.0-	10.3	1.9	11.2	4.3	10.2	41.1	56.0	44.1	25.6	14.0	3.4-	السودانية	
1.0-	12.3-	14.5-	7.4	3.9	5.0	4.8	15.2	19.4	50.2	1.1	29.0	10.8-	8.3	3.4-	16.7	1.5-	8.7	3.9-	8.2-	29.0	30.0	9.7	16.7	السودانية	
4.3	3.7	3.2-	0.9	0.2	6.6	5.6	5.4	8.5-	5.9	5.2	13.9	2.0	6.7	0.1	4.9	3.6	0.3	0.8	1.2-	1.2	5.6	3.0	11.6	سورية	
...	الموصل
48.3-	15.4-	46.3	129.1	82.3	...	24.2-	20.2-	32.9-	26.5-	27.5-	19.7-	44.5-	41.5-	26.4	33.9	98.7	76.9	0.9	22.2-	36.6-	...	العراق	
17.6-	6.3-	1.8-	6.5-	8.4-	7.8-	11.4-	28.9	5.5-	17.6	12.7-	2.0	4.8-	2.8	1.3-	1.2	4.2-	3.1-	25.6	13.6	21.1	7.6	9.7	16.2	عمان	
13.1-	8.5-	27.5-	11.3-	24.2-	50.0	1.1-	45.6	12.1-	25.7	12.4	35.1	5.3-	15.7	1.4-	15.7	26.6-	51.8-	0.1	20.8	35.7	16.1	24.3	13.6	قطر	
10.7-	9.1-	5.9-	5.4	2.1	1.5	6.8-	28.8	6.4-	18.2	2.6-	15.0	7.3-	7.2	2.4-	14.8	0.2-	10.4	1.1	12.5	3.2	10.3	4.8-	4.1-	الكويت	
0.4-	8.7-	2.0	2.3	2.5-	0.9	0.4	5.3	6.6	8.3	3.1	0.2-	5.2	7.0	4.6	4.5	1.0-	0.8	7.5	8.2	2.7	0.8	11.1	6.3	البحرين	
25.6-	13.4-	7.0-	9.7-	0.7-	49.0	106.9-	88.5-	57.0-	46.7-	18.5-	13.7-	15.4-	7.8-	0.1-	0.2	3.4-	28.4-	161.9	81.9	30.6	31.7	1.0	64.3-	ليبيا	
5.3	8.8-	5.5-	1.7-	1.5	1.0-	1.7	6.5	5.0	9.3	0.4	4.7	7.2	10.0	7.3	14.3	9.6	13.8	7.2	14.6	12.3	5.6	4.2	0.9-	مصر	
5.5-	0.2-	0.7	0.3-	1.6-	0.2-	0.4	18.3	0.0	11.9	1.2	8.3	1.5-	3.5	0.6-	5.6	0.7	4.0	3.2	5.2	5.2	4.5	4.6	+	المغرب	
9.2-	7.2-	51.0-	11.7	1.9-	5.5-	5.4	21.9	30.9-	24.1-	60.8	67.8	3.4-	11.2	21.8	44.1	11.0-	15.9	6.2	47.0	2.2-	9.3-	16.7-	13.3	موريتانيا	
5.2-	8.0-	3.7-	6.7-	15.5-	5.4-	11.1-	18.2	5.6	1.7-	3.0	1.3	2.4	3.4	11.1-	12.9	30.4	6.6-	4.3	38.5	16.8	18.3	20.0	33.1	اليمن	

المصدر : مصدر الملحق (1/7).

ملحق (5/7) : بيانات إجمالي الموجودات للميزانيات المجمعة
للمصارف التجارية العربية
(2006 و 2007)

(بمليون وحدة نقدية)

نسبة التغير	2007		2006		مجموع الدول العربية
	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	
30.0	1,641,182.6	267,013,431.0	1,262,116.6	245,160,639.0	الأردن
7.6	35,272.1	25,007.9	32,774.8	23,237.3	الإمارات
42.3	333,035.5	1,223,073.0	234,056.9	859,574.0	البحرين
114.3	49,480.1	18,604.5	23,091.8	8,682.5	تونس
20.6	33,896.0	41,376.8	28,116.8	36,470.3	الجزائر
32.5	97,393.4	6,508,800.0	73,481.5	5,228,800.0	جيبوتي
10.9	733.0	130,268.0	660.9	117,461.0	السعودية
24.9	286,725.6	1,075,221.0	229,623.5	861,088.0	السودان
11.2	12,779.2	2,619,740.0	11,495.7	2,314,428.0	سورية
9.4	30,911.6	1,543,264.0	28,251.2	1,410,441.0	الصومال
...	العراق
18.8	219,764.1	26,808.3	185,026.9	7,251.9	قطر
42.1	80,861.6	294,336.1	52,055.5	189,482.0	الكويت
55.3	129,857.5	35,555.0	93,345.8	26,990.0	لبنان
39.1	82,254.7	123,999,000.0	74,270.6	111,963,000.0	ليبيا
10.8	4,312.9	5,261.8	3,690.9	4,724.3	مصر
16.9	125,703.1	691,719.2	104,672.2	597,008.3	المغرب
20.1	83,756.1	646,011.0	62,451.1	528,149.0	موريتانيا
34.1	1,120.8	303,292.0	949.6	256,971.0	اليمن
18.0	6,517.0	1,300,410.3	5,240.3	1,040,195.9	
24.4					

المصدر: المصارف وسلطات النقد المركزية العربية، الإحصاءات المالية الدولية.

(ملحق (6/7) : إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية العربية (1) 2006 و 2007)

(مليون وحدة نقدية)

نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي (عملة محلية)	2006	2007	نسبة التغير		2007		2006		مجموع الدول العربية	
			الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية		
123.8	125.4	27.4	10.9	10.9	922,493.1	13,899.0	723,927.8	17,684.1	12,538.0	الأردن
92.8	77.9	38.9	38.9	38.9	178,172.6	654,339.0	128,287.5	471,136.0	471,136.0	الإمارات
89.7	75.8	38.1	38.1	38.1	16,579.8	6,234.0	12,002.7	4,513.0	4,513.0	البحرين
50.8	48.8	20.5	20.5	13.4	18,676.2	22,798.0	15,493.0	20,096.0	20,096.0	تونس
48.2	43.3	31.4	23.4	23.4	67,676.2	4,522,800.0	51,507.9	3,665,200.0	3,665,200.0	الجزائر
70.3	69.5	9.8	9.8	9.8	578.8	102,870.0	527.0	93,666.0	93,666.0	جيبوتي
50.7	44.8	21.4	21.4	21.4	191,350.4	717,564.0	157,669.3	591,260.0	591,260.0	السعودية
12.0	12.9	11.2	13.3	13.3	6,801.2	1,394,250.0	6,113.7	1,230,865.0	1,230,865.0	السودان
51.8	54.2	14.0	14.0	14.0	21,127.7	1,054,802.0	18,536.1	925,417.0	925,417.0	سورية
...	الموريتانيا
32.7	24.4	64.6	50.9	50.9	23,472.9	28,519,558.0	14,262.1	18,897,338.0	18,897,338.0	العراق
41.3	33.6	38.6	38.6	38.6	16,652.8	6,403.0	12,013.0	4,619.0	4,619.0	عُمان
70.0	57.7	36.5	36.5	36.5	44,736.5	162,841.0	32,775.8	119,304.0	119,304.0	قطر
63.8	56.6	28.4	21.6	21.6	74,159.9	20,305.0	57,752.8	16,698.6	16,698.6	الكويت
237.6	230.0	11.7	11.7	11.7	58,470.3	88,144,000.0	52,368.2	78,945,000.0	78,945,000.0	لبنان
32.4	25.8	44.9	38.1	38.1	21,166.1	25,822.6	14,606.8	18,696.7	18,696.7	ليبيا
69.7	71.6	19.5	15.3	15.3	92,598.7	509,552.0	77,496.1	442,007.0	442,007.0	مصر
83.2	73.7	29.4	18.0	18.0	64,870.9	500,349.0	50,129.8	423,948.0	423,948.0	المغرب
19.6	15.2	28.3	28.3	28.3	531.6	143,857.0	414.5	112,159.0	112,159.0	موريتانيا
25.0	22.6	22.8	23.5	23.5	5,266.8	1,050,932.0	4,287.4	851,044.0	851,044.0	اليمن

(1) لا تشمل ودائع غير المقيمين.
المصدر: مصادر الملحق (5/7).

ملحق (7/7) : إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية (1)

(2007 و 2006)

(مليون وحدة نقدية)

التغير	2007		2006		مجموع الدول العربية
	نسبة التغير	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	
25.6	13.4	851,147.0	12,431.8	677,709.2	10,958.5
13.4	13.4	17,534.3	12,431.8	15,456.3	10,958.5
36.6	36.6	176,305.5	647,482.0	129,111.5	474,162.0
33.8	33.8	17,024.5	6,401.2	12,720.2	4,782.8
16.7	9.8	23,177.6	28,292.9	19,858.0	25,757.8
14.2	7.3	46,851.7	3,131,100.0	41,015.8	2,918,600.0
25.6	25.6	211.6	37,610.0	168.5	29,940.0
19.1	19.1	212,514.4	796,929.0	178,452.8	669,198.0
11.2	13.2	7,075.7	1,450,520.0	6,365.7	1,281,608.0
15.4	15.4	13,884.4	693,181.0	12,034.1	600,803.0
...
41.6	29.8	2,846.9	3,459,020.0	2,011.2	2,664,898.0
36.7	36.7	15,993.5	6,149.5	11,697.0	4,497.5
52.3	52.3	44,441.3	161,766.3	29,182.3	106,223.7
36.9	29.6	86,681.9	23,733.5	63,337.1	18,313.3
9.0	9.0	39,260.4	59,185,000.0	36,009.3	54,284,000.0
21.6	15.9	6,714.2	8,191.3	5,521.3	7,067.2
12.5	8.6	71,285.0	392,267.3	63,356.4	361,359.4
34.9	23.0	65,292.4	503,600.0	48,402.5	409,340.0
20.5	20.5	799.0	216,209.0	663.1	179,440.0
38.6	39.4	3,252.7	649,036.7	2,346.1	465,695.7

(1) تشمل القروض المقيمة للقطاعين العام والخاص.
المصدر: ملحق (5/7).

ملحق (8/7) : إجمالي المطلوبات على القطاع الخاص
للمصارف التجارية العربية
(2006 و 2007)

(مليون وحدة نقدية)

الدولار الأمريكي	نسبة التغير	2007		2006		مجموع الدول العربية
		الودائع الأجنبية	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	
29.3		637,885.5		493,254.0		
15.3	15.3	15,494.4	10,985.5	13,439.8	9,528.8	الأردن
36.2	36.2	139,500.6	512,316.0	102,428.9	376,170.0	الإمارات
39.0	39.0	11,542.6	4,340.0	8,304.5	3,122.5	البحرين
16.9	10.1	20,869.7	25,475.7	17,846.7	23,149.0	تونس
21.9	14.5	32,629.1	2,180,600.0	26,758.8	1,904,100.0	الجزائر
23.1	23.1	191.0	33,939.0	155.2	27,579.0	جيبوتي
21.4	21.4	154,101.9	577,882.0	126,938.7	476,020.0	السعودية
11.9	13.9	5,736.3	1,175,940.0	5,127.1	1,032,243.0	السودان
18.9	18.9	6,069.0	302,994.0	5,102.7	254,750.0	سورية
...	الصومال
38.4	26.9	1,965.0	2,387,433.0	1,419.6	1,881,014.0	العراق
36.6	36.6	15,033.8	5,780.5	11,007.0	4,232.2	عمان
52.3	52.3	33,100.2	120,484.7	21,731.2	79,101.7	قطر
42.7	35.1	79,699.4	21,821.7	55,849.1	16,148.2	الكويت
15.9	15.9	17,752.6	26,762,000.0	15,317.4	23,091,000.0	لبنان
16.9	11.4	4,312.9	5,261.8	3,690.9	4,724.3	ليبيا
12.7	8.7	41,687.3	229,397.1	36,998.5	211,024.4	مصر
42.0	29.5	55,764.3	430,110.0	39,267.0	332,081.0	المغرب
19.0	19.0	668.2	180,826.0	561.4	151,928.0	موريتانيا
35.0	35.7	1,767.2	352,622.4	1,309.5	259,939.7	اليمن

المصدر: مصادر الملحق (5/7).

ملحق (9/7) : القواعد الرأسمالية للمصارف التجارية العربية
(2006 و 2007)

(مليون وحدة نقدية)

الدول الأمريكي	نسبة التغير		2007		2006		مجموع الدول العربية
	الدولار الأمريكي	نسبة المحلية	الدولار الأمريكي	المعملة المحلية	الدولار الأمريكي	المعملة المحلية	
28.2	10.7	147,248.6	3,523.0	114,829.2	3,183.3	الأردن	
10.7	25.7	4,969.0	130,882.0	4,489.8	104,089.0	الإمارات	
25.7	78.6	35,638.4	1,424.6	28,342.8	797.5	البحرين	
78.6	11.3	3,788.8	5,484.8	2,121.0	4,927.7	تونس	
18.3	7.5	4,493.2	198,600.0	3,799.0	184,800.0	الجزائر	
14.4	0.6-	2,971.7	6,120.0	2,597.0	6,156.0	جيبوتي	
0.6-	32.6	34.4	106,025.0	34.6	79,947.1	السعودية	
32.6	18.4	28,273.3	460,690.0	21,319.2	389,089.0	السودان	
16.3	0.9	2,247.3	196,815.0	1,932.6	194,990.0	سورية	
0.9	...	3,942.2	...	3,905.7	...	الصومال	
...	61.3	...	2,459.0	...	1,398.3	العراق	
75.9	39.0	2,459.0	1,251.1	1,398.3	1,852,792.0	عمان	
39.0	45.4	3,253.8	33,885.2	2,340.7	900.0	قطر	
45.4	39.5	9,309.1	4,421.9	6,404.1	23,310.9	الكويت	
47.3	8.3	16,150.1	9,439,000.0	10,963.5	3,170.0	لبنان	
8.3	33.8	6,261.4	1,696.0	5,783.1	8,718,000.0	ليبيا	
40.4	13.6	1,390.2	82,009.4	990.5	1,267.9	مصر	
17.8	14.5	14,903.2	49,049.0	12,656.5	72,187.4	المغرب	
25.6	13.0	6,359.3	100,374.0	5,063.9	42,825.0	موريتانيا	
13.0	21.4	370.9	86,470.3	328.2	88,809.0	اليمن	
20.8		433.3		358.7	71,209.7		

المصدر: مصادر الملحق (5/7).